الأمم المتحدة S/2008/596

مجلس الأمن

Distr.: General
8 September 2008
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقريرا عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة بلجيكا في آب/أغسطس (انظر المرفق). وقد أعدت الوثيقة تحت مسؤوليتي الشخصية، بعد مشاورات أجريت مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يان **غراولز**
السفير
الممثل الدائم لبلجيكا
لدى الأمم المتحدة

150908 110908 08-50040 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

تقييم لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة بلجيكا (آب/أغسطس ٢٠٠٨)

مقدمة

خلال فترة رئاسة بلجيكا، عقد المجلس ٢٢ جلسة و ١٧ جلسة مشاورات بكامل هيئته، واتخذ خلال هذه الفترة أربعة قرارات وأربعة بيانات رئاسية. وأدلى الرئيس أيضا ببيانين صحفيين باسم المجلس.

أفريقيا

سيراليون

في ٤ آب/أغسطس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٢٩ (٢٠٠٨) بوصفه نصا رئاسيا أنشأ بموجبه مكتبا لبناء السلام في سيراليون لفترة ١٢شهرا تبدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وسيعرف المكتب الجديد رسميا باسم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وكان الأمين العام قد أصدر توصية بإنشائه في تقريره لنيسان/أبريل (S/2008/281). وسيركز المكتب على دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتوطيد السلام، ولا سيما بتحديد وتسوية التوترات والتهديدات التي تنذر بنشوب نزاع محتمل؛ ورصد وتعزيز حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون؛ وتوطيد إصلاحات الحكم الرشيد؛ ودعم اللامركزية ومراجعة دستور عام ١٩٩١.

السودان

في ١٨ آب/أغسطس، قدم أشرف جيهانجير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام في السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان، إحاطة إلى المجلس عن آخر تقارير الأمين العام عن السودان (A/2008/485). وقد أبلغ المجلس أن تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وإن كان متأخرا عن موعده، ما زال على المسار الصحيح. وقد طرأت بعض بوادر تحسن على التعاون بين طرفي الاتفاق. غير أن الممثل الخاص أشار أيضا إلى أن الأساس لتحقيق سلام دائم يبقى هشا. ذلك أن النجاح النهائي يتطلب أن يدرك الطرفان أنه لا يمكن توطيد السلام إلا بالتنفيذ الكامل لخارطة طريق أبيي وإنجاز عملية تعليم حدود عام ١٩٥٦ بنجاح.

وواصل المجلس مناقشة هذا الموضوع خلال المشاورات غير الرسمية التي أجراها بشأنه بكامل هيئته.

وفي ٢٦ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة من إدمون موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بشأن هجوم قوات الأمن السودانية على مخيم للأشخاص المشردين داخليا يقع في كالمة بجنوب دارفور. وأبلغ موليه المجلس أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حاولت الوصول بصورة تامة إلى مخيم كالمة – للمساعدة في إجلاء الجرحى. وحتى وقت تقديم الإحاطة لم تكن العملية المختلطة قد تمكنت بعد من الوصول تماما، حيث كانت القوات السودانية لا تزال تطوق المخيم. ووصف الأمين العام المساعد هذه الأحداث بأنها تثير الانزعاج الشديد، وذكر المجلس أن الهجمات على هذه المخيمات ليست مقبولة وليس مقبولا أيضا أن توجد أسلحة داخل هذه المخيمات.

الصومال

في ١٩ آب/أغسطس، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٨٣١ (٢٠٠٨)، الذي يأذن بتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ستة أشهر أخرى. وقد أذن المجلس للبعثة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ولايتها، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧)، الذي يركز على توفير الأمن للهياكل الأساسية الرئيسية، والمساهمة في تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لتوفير المساعدة الإنسانية.

وفي ٢٦ آب/أغسطس، وخلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، استمع المجلس إلى إحاطة من أحمدو ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، بشأن عملية السلام في الصومال. وقد أبلغ ولد عبد الله المجلس بحصول تطور إيجابي كبير منذ صدور التقرير الأخير: ففي ١٩ آب/أغسطس، وقّعت الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال اتفاق جيبوتي الذي يدعو بصفة خاصة إلى وقف المواجهة المسلحة، ووصول المساعدات الإنسانية بحرية كاملة. وأعقب هذه الإحاطة عرض قدمه قائد الأركان في مكتب المستشار العسكري، الكولونيل إيان سنكلير بشأن الحالة الأمنية في الصومال، بما في ذلك تقييم القدرات اللازمة لإنشاء قوة دولية لتحقيق الاستقرار، والمخاطر المحتملة لقوة لا توضع تحت تصرفها القدرات اللازمة. وعلى أساس هذه الإحاطة الأمنية، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام توصيات إلى المجلس فيما يتعلق باحتمال نشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار طلبتها الأطراف الصومالية في اتفاق جيبوتي.

بوروندي

في ٢٦ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة عن الحالة في بوروندي من السفيرة أولا ستروم التي تحدثت باسم انديرس ليدن، رئيس تشكيلة بوروندي للجنة بناء السلام والممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة. وأبلغت السيدة ستروم المجلس أن استعراض فترة السنتين الذي أجري في ٢٣ حزيران/يونيه للإطار الاستراتيجي لبناء السلام، قد أسفر عن توصيات محددة بشأن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل بين الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية، والأمن والعدالة وتعزيز سيادة القانون، وإصلاح الأراضي، والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي، والأبعاد الجنسانية لبناء السلام. وأشارت إلى أن من دواعي سرورها أن تعلن أن بوروندي أنشأت لجنة انتخابية وطنية دائمة مستقلة ستتولى، مع استمرار الدعم المقدم من لجنة بناء السلام، الإعداد لانتخابات عام ٢٠١٠. وقدم أوغستين نسانزي، الممثل الدائم لبوروندي تقييما للحالة، وأبلغ المجلس أنه تم إنجاز الكثير فيما يتعلق بالحكم الرشيد، ولكنه أكد على أن بوروندي أكثر حاجة الآن منها في أي وقت إلى دعم المجتمع الدولي وتفهمه. وأشار إلى أن هناك مشاكل لا تزال قائمة فيما يتعلق بتعزيز قدرات إقامة العدل، والعمل السليم لنظام العدالة الانتقالية، وإنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان، وبدء أعمال لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وأعقبت جلسة المجلس مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته. واعتمد أعضاء المجلس أيضا بيانا صحافيا.

آسيا

العراق

في ١٩ آب/أغسطس، افتتح رئيس المجلس الجلسة ببيان لإحياء الذكرى الخامسة للهجوم على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي كان يرأسها الراحل سرجيو فييرا دي ميلو، في بغداد.

وفي ٦ آب/أغسطس، قدم لين باسكو وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد ألخندرو وولف، نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة، إحاطتين إلى المجلس إحداهما بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والأخرى بشأن القوة المتعددة الجنسيات. وكان معروضا على المجلس آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (S/2008/495) يصف فيه مدى إسهام الجهود السياسية والعسكرية في تحسين الأمن في معظم أنحاء البلد، وقدم وكيل الأمين العام لمحة عامة عن آخر المستجدات وحذر جميع العناصر الفاعلة من التراخي، وشدد على الحاجة إلى التركيز على بناء الثقة والطمأنينة بين الطوائف بغية تحسين نوعية حياة العراقيين جميعا. واتساقا مع ولاية بعثة الأمم

المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، تواصل البعثة التركيز على النهوض بالحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وفض النزاعات حول الحدود الداخلية، والإعداد لإجراء الانتخابات في المحافظات، ودعم إعادة الإعمار والتنمية في العراق، وتخفيف معاناة اللاجئين العراقيين، والمشردين داخليا وغيرهم من الفئات المستضعفة.

وفي ٧ آب/أغسطس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لفترة اثني عشر شهرا أخرى، بناء على طلب حكومة العراق، وبموجب ما نص عليه القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). واعترافا من المجلس بأن أمن موظفي الأمم المتحدة ضروري لقيام البعثة بعملها، فقد دعا حكومة العراق وغيرها من الدول الأعضاء إلى مواصلة توفير الأمن والدعم اللوجستي لوجود الأمم المتحدة في هذا البلد. ورحب المجلس، في هذا الصدد، بمساهمات الدول الأعضاء في إمداد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بالموارد المالية واللوجستية والأمنية، والدعم الذي تحتاجه لتأدية مهمتها. وطلب المجلس إلى الأمين العام تقديم تقرير ربع سنوي عن التقدم المحرز نحو وفاء البعثة بمسؤولياتها كاملة.

الشرق الأوسط

في ٢٠ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين أعقبتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته. وأبلغ وكيل الأمين العام المجلس بأن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية التي تُجرى في إطار عملية أنابولس ما زالت مستمرة، وأن وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس جرى الالتزام به إلى حد كبير، لكن الوضع على الأرض ما زال يبعث على القلق، لا سيما مع استمرار الأنشطة الاستيطانية في أنحاء الضفة الغربية والقدس الشرقية وتزايد العنف الداخلي الفلسطيني. وسيؤدي عقد اجتماع للجنة الرباعية في أيلول/سبتمبر، متبوعا بمأدبة إفطار مع الشركاء العرب واجتماع للجنة الاتصال المخصصة، إلى إتاحة الفرصة لاستثمار التقدم المحرز والمساعدة في تنفيذ تعهدات المانحين بمعالجة أزمة الميزانية الفلسطينية القائمة. وفيما يتعلق بلبنان، اتسم الشهر الماضي بتطورات إيجابية تمثلت في تصويت مجلس النواب على منح الثقة للإعلان الوزاري الصادر عن مجلس الوزراء، والالتزامات الثنائية من جانب الرئيس سليمان والرئيس الأسد في دمشق، شملت إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين.

غير أن هذه التطورات الإيجابية تعكرت بفعل الحوادث الأمنية التي ما زالت تقع في مدينة طرابلس الشمالية وحولها. واختتم وكيل الأمين العام كلمته بتأكيده مجددا التزام الأمين

العام بإحلال سلام إقليمي شامل، وعادل ودائم في الشرق الأوسط استنادا إلى قرارات مجلس الأمن. وقد أعقبت الجلسة مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته.

لبنان

في ٢٥ آب/أغسطس، عُقدت جلسة مغلقة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. واستمع المجلس والبلدان المساهمة بقوات إلى إحاطة من ولفغانغ وستبرود ويبر، مدير شعبة آسيا والشرق الأوسط في إدارة عمليات حفظ السلام. وقد تبادل أعضاء المجلس وجهات النظر مع المدير وممثلي البلدان المساهمة بقوات الذين شاركوا في الجلسة.

وفي ٢٧ آب/أغسطس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٣٢ (٢٠٠٨) الذي يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، بناء على توصية الأمين العام (S/2008/568) وطلب حكومة لبنان. وطلب المجلس إلى جميع الأطراف المعنية احترام وقف الأعمال العدائية، والخط الأزرق بأكمله وسلامة موظفي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة. وطلب المجلس التعاون الكامل من أجل تحقيق وقف دائم لإطلاق النار والتوصل إلى الحل الطويل الأجل المتوخى في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وشارك ممثلا إسرائيل ولبنان في النظر في هذا البند من جدول أعمال المجلس.

تيمور – ليشتي

في ١٩ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها أتول خاري، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور – ليشتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي خلال المناقشة، الذي عرض التقرير الرابع للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي الذي يغطي الفترة من ٨ كانون الثاني/يناير إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ (S/2008/501). وقد أشاد بالجهود الناجحة التي بذلتها السلطات التيمورية من أجل حفظ الأمن والاستقرار واستعرض التقدم المحرز حتى الآن وأشار إلى أن السلطات التيمورية أبرزت الحاجة إلى سد الفجوات الإدارية في مجالات الخدمة المدنية والشرطة والجيش بوصفها من الأولويات الرئيسية.

وأشار زكريس ألبانو دا كوستا، وزير خارجية تيمور – ليشتي، في بيانه أمام المجلس، إلى أن الحكومة تقدر جهود شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وتعتزم استئناف المهام الشرطية لقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي بالكامل خلال النصف الأول

من عام ٢٠٠٩. وأعرب الوزير عن أمله في أن يستمر الوجود القوي لشرطة الأمم المتحدة خلال الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة وما بعدها. وخلال النقاش، استمع المجلس إلى بيانات من ممثلي كل من الفلبين واليابان والبرازيل ونيوزيلندا وأستراليا وماليزيا والبرتغال.

وأجرى المجلس بعد ذلك مشاورات غير رسمية. واعتمد المجلس البيان الرئاسي (S/PRST/2008/29)، الذي أكد فيه مجددا، ضمن جملة أمور أخرى، أهمية استعراض وإصلاح قطاع الأمن في تيمور - ليشتي باستمرار، وسلّم بالجهود التي تبذلها السلطات الوطنية والبعثة بهدف إعادة بناء قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، وشدد على أن بناء قوات شرطة وطنية مستقلة وغير منحازة وعلى مستوى الاحتراف هي عملية طويلة الأجل، وأكد مجددا أهمية بذل جهود مستمرة بهدف تحقيق المساءلة والعدالة، بما في ذلك تنفيذ حكومة تيمور - ليشتي للتوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق الخاصة التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦.

أفغانستان

في ٢٦ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بشأن حادثة وقعت في عزيز أباد بمقاطعة هيرات في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، أفادت تقارير بأنها تسببت في وقوع خسائر في الأرواح بين المدنيين. ونظرا لوقوع هذه الأحداث منذ فترة زمنية قصيرة، فإن المعلومات المتوفرة بشأنها والتي تستند إلى تقارير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ما زالت غير مكتملة. وأكد الأمين العام المساعد على أن سلامة المدنيين ورفاههم يجب تقديمها على أي شيء آخر عند التخطيط للعمليات العسكرية والقيام بها.

أوروبا

جورجيا

في ٧ آب/أغسطس عقد مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته بناء على طلب من الاتحاد الروسي بشأن الحالة في منطقة النزاع بين جورجيا وأوسيتيا الجنوبية. وقدم ممثل الاتحاد الروسي مشروع بيان صحفي.

وفي ٨ آب/أغسطس أجرى المجلس مناقشة استجابة لرسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس موجهة من ممثل الاتحاد الروسي (S/2008/533). وقدم ممثل جورجيا رسالتين (S/2008/534 و S/2008/535). وأعرب أعضاء المجلس في مداخلاتهم عن قلقهم بشأن الأحداث الجارية في

منطقة النزاع بين جورجيا وأوسيتيا الجنوبية ودعوا الأطراف إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية.

وفي ٨ آب/أغسطس، أجرى المجلس مناقشة ثانية استجابة لرسالة بنفس التاريخ، موجهة من ممثل جورجيا (S/2008/538) بشأن الحالة في جورجيا. واشترك في المناقشة كل من الممثلة الدائمة لفنلندا بصفتها ممثلة لرئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والممثل الدائم لجورجيا. وأعرب أعضاء المجلس في مداخلاتهم عن قلقهم العميق إزاء تدهور الحالة في منطقة النزاع بين جورجيا وأوسيتيا الجنوبية وناشدوا جميع الأطراف المعنية ممارسة ضبط النفس ووقف الأعمال القتالية فورا.

وفي ٩ آب/أغسطس، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته بشأن الحالة في جورجيا. واستمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بشأن الحالة في جورجيا، ولا سيما الحالة في منطقة النزاع بين جورجيا وأبخازيا وما حولها. وتبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن كيفية تحقيق الوقف الفوري للأعمال القتالية.

وفي ١٠ آب/أغسطس، أجرى المجلس مناقشة استجابة لرسالة بنفس التاريخ، موجهة من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحالة في جورجيا (S/2008/538). وشارك الممثل الدائم لجورجيا في المناقشة. واستمع المجلس إلى إحاطتين من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بشأن الحالة في جورجيا وإدمون موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، عن الحالة في منطقة النزاع بين جورجيا وأبخازيا وما حولها. وأكد أعضاء المجلس من جديد الحاجة العاجلة للوقف الفوري للأعمال القتالية. وأكد عدد من أعضاء المجلس مجددا حرصهم على السلامة الإقليمية لجورجيا.

وفي ١١ آب/أغسطس، عقد المجلس مناقشة خاصة استجابة لرسالة بنفس التاريخ، موجهة من ممثل جورجيا (S/2008/540). واشترك الممثل الدائم لجورجيا في المناقشة الخاصة. واستمع المجلس إلى إحاطتين من باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بشأن الحالة في جورجيا والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بشأن الحالة في منطقة النزاع بين جورجيا وأبخازيا وما حولها. وتبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن كيفية التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

وفي ١٩ آب/أغسطس، عقد المجلس مناقشة استجابة لرسالة بنفس التاريخ، موجهة من ممثل فرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2008/561). واستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين قدمهما كل من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بشأن الحالة في جورجيا والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، عن الحالة في منطقة النزاع بين جورجيا وأبخازيا. وأعلن ممثل فرنسا

تعميم مشروع قرار. وناقش أعضاء المجلس سبل تنفيذ جميع الأطراف المعنية للخطة المؤلفة من النقاط الست التي تم التوصل إليها بين رئيس جمهورية فرنسا نيكولا ساركوزي، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ورئيس جمهورية الاتحاد الروسي، ديمتري أ. ميدفيديف. وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن ترحيبهم بتعميم مشروع القرار.

وفي ٢١ آب/أغسطس، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته بناء على طلب موجه من الاتحاد الروسي. واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما كل من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بشأن الحالة في جورجيا والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام بشأن الحالة في منطقة النزاع بين جورجيا وأبخازيا. وأعلن الممثل الدائم للاتحاد الروسي عن تعميم مشروع قراره بصورة مؤقتة. وتبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن مشروع القرار.

وفي ٢٨ آب/أغسطس عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته استجابة لرسالة مؤرخة ٢٧ آب/أغسطس، موجهة من ممثل جورجيا (S/2008/587). واستمع المجلس بعد ذلك إلى إحاطة قدمتها إليزابيث سبيهار، مديرة شعبة الأمريكيتين وأوروبا، والقائم بأعمال إدارة الشؤون السياسية، بشأن الحالة في جورجيا، وولفغانغ ويسبرود – ويبر، مدير شعبة آسيا والشرق الأوسط والقائم بأعمال إدارة عمليات حفظ السلام، بشأن الحالة في منطقة النزاع بين جورجيا وأبخازيا وما حولها. وشارك في المناقشة الممثل الدائم لجورجيا. وتبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن الحالة في جورجيا وبصفة خاصة موضوع اعتراف الاتحاد الروسي باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

المسائل المواضيعية

السلم والأمن في أفريقيا

في ١٩ آب/أغسطس، أقر المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2008/30) أدان فيه قيام الجيش العسكري الموريتاني بإسقاط حكومة موريتانيا المنتخبة ديمقراطيا في ٦ آب/أغسطس، ورحب ببيانات الإدانة للانقلاب الصادرة من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي. وطالب المجلس بالإفراج الفوري عن الرئيس سيدي محمد ولد شيخ عبد الله والإعادة الفورية للمؤسسات الدستورية الديمقراطية الشرعية. وقرر المجلس رصد التطورات اللاحقة.

التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

في ١٣ آب/أغسطس، وافق أعضاء المجلس على بيان صحفي يدين بأشد العبارات العمل الإرهابي الذي وقع في مدينة طرابلس اللبنانية في ١٣ آب/أغسطس وتسبب في

حدوث عدد من الوفيات والإصابات شملت أفرادا من القوات المسلحة اللبنانية. وأكد المجلس الحاجة إلى قيام جميع الدول بتقديم مرتكبي العمل الإرهابي المشين وكذلك منظميه وممولية ورعاته للعدالة وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وانسجاما مع القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وأشار المجلس من جديد إلى ضرورة وضع نهاية للإفلات من العقاب في لبنان وأكد أهمية وحدة جميع أفراد الشعب اللبناني.

وفي ١٩ آب/أغسطس، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2008/31) أدان فيه بأقوى العبارات الهجوم الانتحاري الإرهابي الذي حدث في إسيرس بالجزائر في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وأكد المجلس ضرورة تقديم مرتكبي العمل الإرهابي المشين ومنظميه وممولية ورعاته للعدالة، وحث جميع الدول على التعاون مع السلطات الجزائرية، وفقا لالتزامها بموجب القانون الدولي والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وانسجاما مع القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، لمكافحة التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين نتيجة للأعمال الإرهابية، وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وفي ٢١ آب/أغسطس اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2008/32) أدان فيه بأقوى العبارات الهجومين الإرهابيين الانتحاريين اللذين وقعا في واه كانت في باكستان، في نفس اليوم. وأكد المجلس ضرورة تقديم مرتكبي العمل الإرهابي المشين وممولية ومنظميه ورعاته إلى العدالة، وحث جميع الدول على التعاون مع السلطات الباكستانية وفقا للالتزامات بموجب القانون الدولي والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وانسجاما مع القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) لمكافحة التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين بسبب الأعمال الإرهابية، وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)

في ٦ آب/أغسطس، وأثناء مناقشات أجراها المجلس بكامل هيئته، استمع الأعضاء إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام بشأن نتائج التحقيق في الأحداث التي وقعت في ١٧ آذار/مارس في ميتروفيتشا بكوسوفو. وركز التحقيق الذي أجراه فرانسيس سيكاندي على تقييم الأعمال التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. ويؤكد التقرير المتعلق بالتحقيقات أن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو تصرفت ضمن ولايتها لإعادة السيطرة على مبنى المحكمة، ولكن الإجراءات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ضد المتظاهرين في الأسابيع التي سبقت ١٧ آذار/مارس افتقرت إلى التوازن وإلى تقدير الآثار السياسية والقانونية المترتبة على استخدام القوة. وتبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن الموضوع.

اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

في ١٨ آب/أغسطس، استمع المجلس إلى إحاطة من جورج أوربينا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأشار تقرير اللجنة المقدم إلى المجلس (S/2008/493) إلى التقدم المحرز بفضل عمل اللجنة وفريق خبراءها. وأوضح التقرير أيضا حجم المهمة التي لا يزال ينبغي إنجازها.

مسائل أخرى

تنفيذ المذكرة المقدمة من رئيس مجلس الأمن (S/2006/507)

في ٢٧ آب/أغسطس، جرت مناقشة مفتوحة بشأن طرق عمل المجلس استجابة لرسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من ممثل بلجيكا يحيل فيها ورقة مفاهيمية (S/2008/528). وذكرت الورقة المفاهيمية أن الغرض من المناقشة هو تقييم تنفيذ التدابير الواردة في مذكرة الرئيس (S2006/507) وتحديد أوجه التحسين المحققة، مع التشديد في ذات الوقت على التحديات التي يتعين التصدي لها. ونُظمت المناقشة بناء على طلب كوستاريكا والأردن وليختنشتاين وسنغافورة وسويسرا (مجموعة البلدان الصغيرة الخمسة) (انظر S/2008/418). وأكد الأمين العام ضرورة أن يواصل مجلس الأمن مناقشة القضايا ذات الصلة بطرق عمله، بسبب ازدياد المسؤوليات المعقدة وزيادة حجم التحديات الجديدة في صون السلام والأمن الدوليين. وركزت المناقشة التي اشترك فيها ٤٧ بلدا على ضرورة جعل مجلس الأمن أكثر فعالية وكفاءة ومتسما بالمزيد من الشفافية والمسؤولية وتيسير الوصول إليه. وأكد عدد من المتكلمين الحاجة إلى إيجاد توازن سليم بين هذه المسائل، وأشاروا إلى دور الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى في زيادة تحسين طرق عمل مجلس الأمن.